

في انتظار زيادة الرواتب



مركز نفاذ في ألمانيا للتقدم لامتحانات الوطنية الموحدة دشاش لـ«الوطن»: أكثر من ١٠ آلاف طالب وطالبة تقدموا إلى ١٣ امتحاناً وطنياً هذا العام

هادي بك الشريف

كشفت مديرة مركز القياس والتقويم في وزارة التعليم العالي ميسون دشاش لـ«الوطن» أن أكثر من ١٠ آلاف طالب وطالبة تقدموا لـ١٣ امتحاناً وطنياً موحداً هذا العام في اختصاصات «الطب البشري والصيدلة وطب الأسنان والتعريض والهندسة المعلوماتية والعمارة»، مبيّنة أن عدد الامتحانات الوطنية الموحدة التي أقامها مركز القياس والتقويم منذ بدء الامتحانات وصلت إلى ٩٧ امتحاناً.

كما كشفت دشاش عن افتتاح مركز نفاذ جديد في ألمانيا للتقدم لامتحانات الطبية الموحدة في الطب البشري والصيدلة والمعلوماتية وذلك ضمن اتفاق مع الجامعة الافتراضية للاعتماد على نقاط نفاذها بهدف تنفيذ الامتحانات الوطنية خارج القطر. مشيرة إلى افتتاح مراكز نفاذ في دبي وبيروت والقاهرة والمنامة وعمان، علماً أن المركز سمح للطلاب بالدخول إلى الامتحان بشكل «شرطي» ناهيك عن إجراء دورات تدريبية مستمرة وإصدار الكتيبات المرجعية بالمعلومات الأساسية عن كل تخصص من تخصصات الامتحانات الوطنية.

ويهدف المركز إلى تطوير اختبارات القبول في المؤسسات التعليمية، واختبارات التعامل للشهادات العلمية غير السورية، وتطوير اختبارات الانتقاء للعلماء في الجهات العامة، وقياس مخرجات المؤسسات التعليمية السورية ودراساتها بهدف تطوير مدى تحقيقها لأهدافها وتلبيتها لمتطلبات المستفيدين، إضافة إلى تزويد الجهات المعنية بالدراسات والمعطيات المتعلقة بالتعليم العالي التي تسهم في وضع الإستراتيجيات والخطط التنفيذية وصناعة القرارات، وتعميم ثقافة القياس والتقويم واختبارات الكفاءة والقبول على الصعيدين الأكاديمي والمجتمعي ونشر الممارسات الجيدة، وتعزيز ثقة الرأي العام بالانشطانات المنفذة.

إعداد بنك معلومات وأسئلة محددة لكل اختصاص بالامتحانات الوطنية الموحدة، إضافة إلى إعداد الكتب المرجعية بالاعتماد على الاختصاصين بعد مراسلة جميع الجامعات السورية وتقديم جميع التسهيلات لإنجاز خطة المركز ضمن متابعة وزارة التعليم العالي، وعملاً بما تم الاتفاق عليه في ورشة العمل حول الامتحان الوطني.

وضمن ما أعلن عنه المركز تأتي خطة إجراء امتحانات موسمية بهدف تسجيل الطلاب والإطلاع على نتائجهم بشكل فوري، وإتاحة فرصة التقدم لأكثر من امتحان وطني موحد في العام. هذا وكان أجرى مركز القياس والتقويم دورة لـ٣٠ أستاذاً من الجامعات الحكومية والخاصة وذلك في مجال القياس والتقويم وصياغة الأسئلة الامتحانية وتطوير مهارات الأساتذة بما يتعكس إيجاباً على واقع الامتحانات والطلبة على حد سواء.

يشار إلى أنه وزارة التعليم العالي دعمت مركز القياس والتقويم بنصف مليار ليرة خلال العامين الماضيين وذلك لتنفيذ الامتحانات الوطنية الموحدة في الجامعات.

مجلس بلدية قريا يكتشف أن معمل صهر الرخاص يعمل دون ترخيص منذ أشهر!

السويداء-عبير صيموعة

لم يتم اكتشاف معمل صهر الرصاص الخاص بالبطاريات الواقع في القرب من بلدة القريا بأنه يعمل دون ترخيص رغم عمله لعدة أشهر إلى على خلفية تقديم شكوى لمجلس البلدة عن الأضرار البيئية والأخطار الصحية التي تخلفها سحب الدخان السوداء الكثيفة المنبعثة من تلك المنشأة!

وقام مجلس بلدة القريا بدوره بتسليم كتاب لمحافظة السويداء بتاريخ ١١/١٦/٢٠١٧ يتضمن الإشارة إلى وجود منشأة لصهر الرصاص الخاص بالبطاريات خارج المخطط التنظيمي للبلدة تعمل على ترخيص للعمل في تجميع البطاريات (وليس الصهر) في منطقة عتيل وليس ضمن تراخيص المنشآت في البلدة موضحاً أن مديرية البيئة وعن طريق الكشف الحسي على المنشأة كانت قد وجهت القائمين على إدارة المنشأة بضرورة الحفاظ على السلامة البيئية كما قام مجلس البلدة بالزام المنشأة بالتقيد بمعايير السلامة في حال تم ترخيص عمل المنشأة بشكل نظامي.

هذا وبناء على كتاب مجلس بلدية القريا قام محافظ السويداء بالإيعاز إلى قيادة شرطة المحافظة بتوجيه من يلزم لإغلاق هذه المنشأة نظراً لعمليها دون ترخيص قبل البت بأضرارها البيئية.

بدوره رئيس قسم التراخيص بمحافظة السويداء وليد الحسين أكد أن مالتى المنشأة لا يحملون الترخيص الذي يخولهم العمل في بلدة القريا ويعملون وفق ترخيص للعمل في قرية عتيل وبناء عليه لا يحق لهم مزاوله العمل بمكان آخر ومن المفترض إغلاق المنشأة لحين استكمال التراخيص اللازمة.

كما أوضح مدير شؤون البيئة في السويداء غالب أبو حمدان أن المنشأة مخالفة من حيث الترخيص أما من ناحية أضرارها البيئية فهي بعيدة نوعاً ما عن التجمعات السكانية وفي حال حصول صاحب المنشأة على الترخيص المطلوب سيتم إلزامه بالشروط البيئية للحد من أضرار الأبخرة والسحب الدخانية المنبعثة بكثافة والتي تشكل ضرراً بالصحة العامة.

قربي لـ«الوطن»: مواد لعلاج الأسنان مغشوشة ومزورة ومنتهية الصلاحية نشاط في تهريب مواد المعالجة السنوية مع غض الطرف هنا وهناك!

محمد منار حميجو

أعلن عضو نقابة أطباء الأسنان ومجلس الشعب صفوان قربي عن تكليف سورية لاتحاد أطباء العرب، مؤكداً أن النقابة حصلت على منصب أمين عام للاتحاد في الاجتماع الأخير الذي عقد في العاصمة المصرية القاهرة. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد أن الوفد السوري كان حضوره لافتاً وسجل بصمة في المؤتمر، موضحاً أن مجلة الطبيب العربي الذي أعدتها النقابة حازت إعجاب الحاضرين في المؤتمر.

وعما يتعلق بموضوع استيراد مواد طب الأسنان أكد القربي أن القطاع الخاص هو المهتم على استيرادها ولا دور للحكومة في هذا الموضوع، مضيفاً: إلا أنها من الممكن أن تلعب دور التعتيل والإبطاء أو التسريع بذلك.

وأوضح قربي أن معظم مواد طب الأسنان مستوردة رغم ظهور بعض الشركات التي تصنع مواد وطنية، مشيراً إلى نشاط حركة تهريب لهذه المواد بغض الطرف هنا وهناك. وأضاف قربي: الموضوع كبير جداً وهو بحاجة إلى تعاون مشترك من جميع الجهات المعنية في هذا الملف، مؤكداً أن هذا التعاون غير موجود وحتى أنه غير مطروح حتى أنه غير مطلوب وجوده وذلك أن المعنيين بالملف يجدون أن هناك ملفات أهم.



يعملون بأريحية في طريقة تسويق المواد الطبية الخاصة بالأسنان. وأضاف: كما أن هناك مواد ضعيفة الجودة تأتي من بعض الدول ومن ثم فإن حرية الاختيار هي من تحدد الصنف والنوع الذي يرغب فيه طبيب الأسنان مع فارق الأسعار مع كل صنف. وتعتبر سورية من الدول المستوردة مواد طب الأسنان ما شكل ذلك عبئاً مالياً كبيراً على المواطنين نتيجة ارتفاع أسعارها وارتفاع تسعيرة أطباء الأسنان إلى أرقام كبيرة ليست ضمن حدود أصحاب الدخل المحدود.

وكررت المطالبات بضرورة تسهيل ترخيص شركات وطنية تنتج هذه المواد التي يتم استيرادها وبأسعار مرتفعة رغم أن هناك بعض الشركات التي تنتج بعض المواد إلا أنها غير كافية ولا تلبى احتياجات السوق. وكانت «الوطن» نشرت سابقاً مقالاً عن المعالجات الطبية الخاطئة لدى أطباء الأسنان خصوصاً ما يتعلق بالمعالجات اللبية التي وصلت نسبة الأخطاء فيها إلى ٨٠ بالمئة إضافة إلى استخدام بعض الأطباء مواد طبية ليست بالجودة المطلوبة.

١٠ آلاف مزارع حصلوا على ٢٢١ مليون ل.س تعويضات في ٢٠١٧

عبد المنعم مسعود

الصدوق إلى ٩٥٠٠ مستفيد بلغت مجمل حصتهم من الصدوق أكثر من ١٣٨ مليون ليرة بينما لم تتجاوز تعويضات محافظة حمص ٥٤١ مليوناً وزعت على ٢٥ ألف مستفيد. ووصل عدد مستفيدي دير الزور إلى ٧٣٢٠ وبلغ قارب ٨ ملايين ليرة وحصلت محافظة اللاذقية على النصيب الأكبر من التعويضات ببلغ ٩٢٥ مليون ليرة وعدد مستفيدين وصل إلى ٦٤ ألف مستفيد.

وبلغ مجمل تعويضات محافظة القنيطرة أكثر من ٤ ملايين ليرة وزعت على ١٧٠٠٠ مستفيد ووصل عدد مستفيدي ريف دمشق إلى أكثر من ٢٠٠٠ عضو ببلغ ٢٧٨ مليون ليرة ولم تتجاوز تعويضات الحسكة ٤ ملايين ليرة وزعت على ١٥٠٠ مزارع ومرب. وتعويضات حماة ٣١٠ ملايين وزعت على ٢١٩٠٠ مزارع.

ووفقاً للبحري فإن إجمالي تعويضات ٢٠١٧ بلغ ٢٢١ مليون ليرة وزعت على ١٠ آلاف مزارع ومرب، مشيراً إلى أن الصدوق يراقب كليات الأمطار الهائلة من بداية أيلول

وحتى منتصف آذار في مناطق البادية ومن بداية أيلول وحتى منتصف نيسان في مناطق الاستقرار الزراعي للزراعات البعلية وعليه يتم تحديد حالة الجفاف من عدمه إذا كانت نسبة الهطلات المطرية أقل من ٥٠ بالمئة من المعدل المطري للمنطقة إضافة إلى تحديد الكوارث الطبيعية التي حصلت في كل منطقة زراعية أو محافظة. ويوضح البحري أن الضرر يعتبر كارثياً إذا تجاوز تأنيده ٥ بالمئة من مساحة الوحدة الزراعية أو المساحة المزروعة بمحصول معين أو أن يعنى الإنتاج المفقود لدى المزارع ٥٠ بالمئة. مبيّناً أن أغلب الكوارث على الإنتاج الزراعي تتركز في الضعيف الذي بات يضرب المحاصيل للسلطة الثالثة على التوالي والبرد الذي يؤثر في محاصيل الكرز والتفاح وإعصار التين الذي يضرب بانيس كل عام.

أكد مدير صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي والحيواني محمد البحري قدرة الصندوق على التعويض على جميع المزارعين والمربين في سورية في حال حدوث جفاف أو أي أضرار كارثية على مستوى القطر. وكشف البحري عن دراسة لدى وزارة الزراعة بزيادة نسبة التعويض على وحدة المساحة البالغة حالياً ١٠ بالمئة، مشيراً إلى أن المؤشرات الحالية للمعدلات الأضرار تبين أنها أقل من مثيلاتها في الفترة نفسها من العام الماضي مؤكداً أنه لا يمكن الحكم على واقع الجفاف قبل نهاية الموسم المطري.

ونوه البحري بأن حالة الغطاء النباتي في القطر عامة في تراجع فعلى سبيل المثال حالة الغطاء النباتي في العام الحالي تراجعت عما كانت عليه في العام الماضي، موضحاً أن ارتفاع درجات الحرارة هو الآخر أكثر من العام الماضي للفترة نفسها. ويخلص البحري إلى أن المؤشرات الثلاثة السابقة إذا لم تتبدل قد تؤثر سلباً في الناحية المناخية ومن ثم في حال عدم تبدلها قد تؤدي إلى حالة من الجفاف. وبيّن البحري أن نتيجة تحليل البيانات بين وزارة الزراعة وهيئة الاستشعار عن بعد ولعوامل الأمطار ودرجة حرارة سطح التربة ومراقبة حالة الغطاء النباتي منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٥ تظهر أن حالة الجفاف تضرب في سورية كل ست إلى سبع سنوات تقريباً. وأكد البحري أن الصدوق عوض خلال خمس سنوات الفلاحين والمربين ٢.٨ مليار ليرة ودمر مستفيدين تجاوز ١٥٠ ألف فلاح ومرب. وتجاوز عدد مستفيدي السويداء ١٦٠ ألفاً وحصلوا على ٢٥٥ مليون ليرة ووفقاً للبحري وصل عدد مستفيدي طرطوس من تعويضات

أهالي اللاذقية صرفوا ١,٨ مليار ليرة على المكالمات الهاتفية

اللاذقية - عبير سمير محمود



وذكر مدير فرع اتصالات اللاذقية أنه تم تركيب طاقة شمسية تجريبية في وحدة نفاذ بستان الباشا بهدف التغلب على مشكلة انقطاع الاتصالات عند انقطاع التيار الكهربائي، مبيّناً أنها تعمل بشكل جيد. وأشار جبيلي إلى أن الفرع يعترم تركيب محطات شمسية أخرى في باقي المجمعات بالمحافظة ومنها في «سوكاس والقلمون والعيسوية والكرامة وستمرخو والشراشير والمشرفة ورويسة بسنادا ومغرق جبلة وبنجارو والشلفاطية ومشقتا والحويز والبارد». على حين بين جبيلي أنه تم وضع إضافة لتحويل الربط المكثري إلى ضوئي في «بيت ياشوط، والدالية والبهلولية وعين التينة والمزيرعة والبودي وحرف المسيرة وتلا».

كشف مدير فرع الاتصالات في اللاذقية عادل جبيلي أن قيمة التسديدات الهاتفية العادية منذ بداية العام الحالي حتى نهاية شهر تشرين الأول الماضي بلغت ١,٨ مليار ليرة سورية. وأضاف جبيلي في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن قيمة التسديدات الرسمية خلال المدة نفسها بلغت ١٢٥,٣ مليون ليرة سورية، مشيراً إلى أن قيمة الإيرادات من فواتر وضرائب وإيرادات، وحسيات متعهدين وأضرار وعقوبات وبيع بطاقات وإيراد سنوات سابقة، وطاقات مغناطيسية ومتنوعة، منذ بداية العام حتى نهاية الشهر الثامن منه، بلغت ٤٥,٢ مليون ليرة سورية.

كما لفت جبيلي إلى أن قيمة الأضرار التخريبية التي طالت المؤسسة بسبب الاعتداءات الإرهابية خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٧، بلغت نحو ٩٣٨ مليون ليرة سورية. من جهة ثانية أشار مدير اتصالات اللاذقية إلى تنفيذ عدد من المشاريع في المحافظة، مبيّناً أن نسبة تنفيذ الخطة خلال شهر تشرين الأول وصلت إلى ١٥٣ بالمئة للمخطوط الهاتفية و١٤٥ بالمئة لبرقيات الإنترنت. وأكد جبيلي أنه يتم حالياً تنفيذ مشاريع أعمال مدنية لتوسيع الشبكات الهاتفية في «البهلولية والبصة وجبلة وكرسانا» إضافة لتحويل الربط المكثري إلى ضوئي في «بيت ياشوط، والدالية والبهلولية وعين التينة والمزيرعة والبودي وحرف المسيرة وتلا».

محطات وقود مرخصة على الورق آخر الابتكارات الطرطوسية!

الوطن- محمد حسين

في طرطوس ١٤ محطة وقود موزعة في كامل مناطقها حصل أصحابها على كامل التراخيص الإدارية لإقامتها وأصبحت جاهزة للعمل لكن قرار بدء التعامل معها واعتمادها لم يصدر رغم مضي أكثر من سنتين على إنشائها وتجهيزها بكل شيء! عضو المكتب التنفيذي المختص في مجلس محافظة طرطوس حسان حسن أكد للوطن ورود كتاب من وزير الإدارة المحلية السابق عمر غلانجي إلى محافظة طرطوس يطلب فيه إيقاف منح تراخيص محطات الوقود وعدم قبول طلبات إنشاء محطات جديدة لمدة عام قابلة للتجديد أو الإلغاء بقرار من مجلس الوزراء، مبيّناً أن هذا الكتاب جاء على خلفية تشكيل لجنة تضم ممثلين عن وزارات الإدارة المحلية والعدل والنقط مهمتها التحقيق في وضع التراخيص الممنوحة موافقات نهائية لأصحابها من السلطات المحلية في محافظة طرطوس والتي لم تمنح قرارات تعامل بها وفي طرطوس تبين أن هناك موافقات أولية لـ١٤ محطة حصل أغلبها على تراخيص إدارية ولم تحصل على قرار التعامل من شركة محروقات عملاً أنها جاهزة للاستثمار بانتظار منحها قرار التعامل.

وأشار حسن إلى أنه بعد ذلك صدر كتاب من رئيس مجلس الوزراء إلى وزارة النفط والثروة المعدنية في عام ٢٠١٦ يقضي بوجوب الموافقة على تمديد العمل بقرار مجلس الوزراء رقم ٣٨ لمدة عام وحتى الآن لم يرندا أي كتاب بشأن منح الموافقة على التعامل مع هذه المحطات. وفي المعلومات التي حصلنا عليها أن هناك ملاحح حل لهذه المحطات يلوح في الأفق حيث ورد كتاب للمحافظة بشأن بيان وضع هذه المحطات ومدى الحاجة التموينية لها أو لبعضها وكان رد المحافظة أن جميع هذه المحطات حصلت على التراخيص الإدارية وأنه لا مانع لدى المحافظة من التعامل معها باعتبارها جاهزة ومرخصة أصلاً لما يتعكس إيجابياً على توفر المادة ويخلق حالة تنافسية ويشكل فرص عمل للكثيرين. ويذكر أن عدد المحطات العاملة في طرطوس يصل إلى ١٧٨ محطة موزعة بطريقة اعتباطية في حين معظم تلك المحطات موزعة في مختلف المناطق والريف ومن غير المقبول بقاؤها من دون عمل واستمرار كل هذه المدة!